

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

فذلك الأبحاث الماضية

في ثنايا النقاش حول الطلب والإرادة قد واجهنا إشكالاً الجبرية حيث يتلخص الإشكال بـأن نفس الإرادة التي هي علةً لأفعال الإنسان لو تنتهي إلى الإرادة الأزلية الإلهية لتولد الجبر حتماً ولو انحنت الإرادة الحالية إلى الإرادة الإنسان الماضية وهذا بحيث تُعد الإرادة معلولة الإرادة الأخرى البشرية لأنفosi إلى التسلسل المستحيل، وأما الإجابات عن هذه الإشكالية فكالتالي:

1. إجابة لهذه الكارثة قد استحضرنا إجابة الشيخ الآخوند، ولكنه قد فشل في الإجابة بل ترافق أقدامه في الجبر فأقر به.

2. بينما المحقق النائيني قد أناط النقاش على عنصر الاختيار بلا اعتماد إلى نوعية الإرادة وإلى منتهاها بحيث قد جعل ملاك الاختيارية هو أن يُنفي الفعل بانتخاب الطرفيين بمحض الإرادة، فرغماً أن الإرادة تعود إلى الإرادة الأزلية إلا أن عنصر الاختيار هو المنجي من هذه الإشكالية.

3. ثم هاجم المحقق الاصفهاني بأن عالم النفس لا يمتلك عنصراً رابعاً عقيب الإرادة باسم الاختيار، إلى آخر الجواب، ثم استعرض المحقق إجابتة الخامسة بلا اعتراض عليه، فراجعها.

4. فيبعدي قد عالج المحقق الاصفهاني أجوبة صاحب الفصول والمتحقق الميرداماد، قائلاً:

«وَأَمَّا مَا أَفَادَهُ فِي الْفَصُولِ[1] – مِنْ أَنَّ مَا عَدَا إِرَادَةً مِنَ الْأَفْعَالِ تَكُونُ اخْتِيَارِيَّتَهُ بِصُورَهُ عَنْ عِلْمٍ (بِالْمَصْلَحةِ) وَ قَدْرَةٍ (عَلَى الإِنْجَازِ) وَ إِرَادَةٍ (فِيهِ التَّلَاثَةُ هِيَ أَسْبَابُ اخْتِيَارِيَّةِ الْأَفْعَالِ) وَ أَمَّا إِرَادَةُ فَاخْتِيَارِيَّتَهُ بِصُورَهَا عَنْ عِلْمٍ وَ قَدْرَةٍ فَقَطْ (فِي إِرَادَةٍ مُعْلَوَةٍ لِلْإِرَادَةِ الْمُسْبَقَةِ كَيْ يَتَسَلَّلُ) – فَهُوَ جَازِفٌ بَيْنَ (إِذْ سُرُّ تَوَاجُدُ إِرَادَةٍ هُوَ بِسَبِّبِ الْأَمْرِ وَ الْبَعْثِ فَرِبَّمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ لَهُ الشَّوْقُ الْأَكِيدِيِّ كَيْ يُرِيدَهُ وَ يَنْبَغِي إِلَيْهِ إِذْنُ إِرَادَةٍ لَا تَتَوَلَّ مِنْ مَجْرِدِ الْعِلْمِ وَ الْقَدْرَةِ بِلْ بِحَاجَةٍ إِلَى عَمَلِيَّةٍ تَخْلُقُ الشَّوْقَ الْأَكِيدِيِّ وَ هُوَ الْأَمْرِ»[2].

5. والإجابة الخامسة للمتحقق الدماماد وقد لخصه المحقق الاصفهاني قائلاً:

«أَمَّا مَا أَفَادَهُ السَّيِّدُ (الدَّامَادُ) (قَدْسَ سَرَهُ) فَمَحْصَلَهُ: أَنَّ إِرَادَةَ الْوَحْدَانِيَّةِ بِاللِّتَّافَاتِ إِلَيْهَا تَنَحَّلُّ إِلَى إِرَادَةِ إِرَادَةٍ، وَ إِلَى إِرَادَةِ إِرَادَةٍ، وَ هَذَا».

و تنويراً لمقالة السيد الدماماد نقول بأن الإنسان عقيب التصور والتصديق لو بلغ إلى الشوق الأكيد لتجلى عنصر الإرادة في نفسه فسيُريد إنجاز الفعل إذ الإرادة قد تعلقت بنفس الفعل، بينما لو تعلقت الإرادة بنفس الإرادة لأصبحت الإرادة الثانية مُراده و مطلوباً -بلا اعتماد لل فعل الصادر- و هو لغو و مستحيل إذ لا نمتلك شوقاً ثانياً مزيداً على الشوق الأول الحاصل وحيث إن كل إرادة

تفَقِيرٌ إلى الشَّوْقِ فإنَّ إرادةَ سُتُّودِي إلى تكرُّرِ الشَّوْقِ وهو عبُثٌ و مُزِيفٌ، فلو استَحْضَرَنا مئاتِ الإِراداتِ بنحو "إِرادة الإِرادة" فلا يُعقلُ تكرُّرُ الاشتياقاتِ لنفْسِها، بل هناك شوقٌ فاردٌ فحسب، فلو تكاثَرَت الإِراداتُ لتَضْمَنَت شوقاً واحداً.

فيما تالي، لو لاحظنا الإِرادة "لامِثَالِ الفعل" أصحَّ أن يتعلَّق الشَّوْقُ بِنَفْسِهِ هذا الفعل و لكن لو لاحظنا الإِرادة "لنفْسِ الإِرادة" لتوَلَّ الشَّوْقُ إلى نفسِ الإِرادة فِينَتَجُ "إِرادة الإِرادة" و هذا سُيُودِي إلى تَزايدِ الاشتياقاتِ و التَّسلسل بينما نُفَرِّ جزماً لأنَّا لا نمتلك سوى شوقٍ وحيد، إذن سُتَّوكِشِفُ بأنَّ متعلَّقَ الإِرادة هو الفعل - المُراد - لا نفسُ الإِرادة كي لا يَتَسَلَّلُ الشَّوْقُ و الإِرادة و لهذا يُعدُّ الشَّوْقُ لل فعل هو المُراد بلا إِرادةٍ تعودُ إلى نفسِ الشَّوْقِ، و كذا لا تعودُ الإِرادة إلى إِرادة الله فلا تَنْتَرِطُ في كارثةِ الجبر، وبينَ يديك الآن بياناتُ المحقق الدَّاماد نقاًلاً عن الأسفار:

«وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ فِي الْجَوابِ سِيِّدُنَا الْمَفْحَمُ وَأَسْتَادُنَا الْأَكْرَمِ دَامَ ظَلَّهُ الْعَالَمُ مِمَّا لَمْ يَلْغَنِي عَنْ أَحَدٍ مِّنَ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ شَيْءٌ فِي دِفَاعِهِ وَالْوَجْهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا انسَاقَتِ الْعُلُّ وَالْأَسْبَابُ الْمُتَرَدِّيَّةُ بِالْإِنْسَانِ إِلَى أَنْ يَتَصَوَّرَ فَعْلًا - وَ يَعْتَقِدُ فِيهِ خَيْرًا مَا، ابْنَعَتْ لَهُ تَشْوُقًا إِلَيْهِ لَا مَحَالَةَ (لِأَجْلِ ذَاكِ النَّفْعِ بِطَبَيْعَةِ الْحَالِ) إِذَا تَأَكَّدَ هِيجَانُ الشَّوْقِ وَاسْتَتَّ نَصَابُ إِجْمَاعِهِ (فَتَجْمَعُ الشَّوْقُ وَالْهَيْجَانُ حَتَّى أَنَّهُ قَدْ تَمَّ قَوْمُ الإِرَادَةِ الْمُسْتَوْجَبَةِ اهْتَزاَرَ الْعَضَلَاتُ وَالْأَعْضَاءُ الْأَدَوَيَّةُ (الْأَدَوَاتُ)) فَإِنَّ تَلَكَ الْهَيْئَةَ إِرَادِيَّةٌ حَالَةٌ شَوْقِيَّةٌ إِجمَالِيَّةٌ لِلنَّفْسِ بِحِيثِ:

1. إذا ما قِيسَتْ (حَالَةُ الشَّوْقِ) إِلَى الفعلِ نفْسِهِ وَكَانَ هُوَ الْمُلْتَفِتُ إِلَيْهِ بِالذَّاتِ كَانَتْ هِيَ (إِرَادَة) شَوْقًا إِلَيْهِ وَإِرَادَةً لَهُ.

2. وَإِذَا قِيسَتْ (إِرَادَة) إِلَى إِرَادَةِ الفعلِ وَكَانَ الْمُلْتَفِتُ إِلَيْهِ هِيَ نفْسُهَا (إِرَادَة) لَا شَوْقًا وَإِرَادَةً بِالنَّسْبَةِ إِلَى الإِرَادَةِ مِنْ غَيْرِ شَوْقٍ آخَرَ (فَهِيَ إِرَادَةُ الإِرَادَةِ) وَإِرَادَةً أُخْرَى جَدِيدَةٍ وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي إِرَادَةِ الإِرَادَةِ وَإِرَادَةِ إِرَادَةِ - إِلَى سَائِرِ الْمَرَاتِبِ الَّتِي فِي اسْتِطَاعَةِ الْعُقْلِ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَيْهَا بِالذَّاتِ وَيَلْاحِظَهَا عَلَى التَّفَصِيلِ، فَكُلُّ مِنْ تَلَكَ الإِرَادَاتِ الْمُفَصَّلَةِ يَكُونُ بِإِرَادَةِ وَهِيَ بِأَسْرِهَا مُضَمَّنَةٌ فِي تَلَكَ الْحَالَةِ الشَّوْقِيَّةِ الإِرَادِيَّةِ (الْواحِدَةِ فَلِيُسَتْ هُنَاكَ اشتياقاتٌ مُتَكَاثِرَةٌ إِذَ الْفَعْلُ وَاحِدٌ فَالشَّوْقُ إِلَيْهِ وَاحِدٌ أَيْضًا بِلَا ثَنِينِيَّةٍ فِي الْبَيْنِ) وَالتَّرَبُّبُ بَيْنَهَا بِالْتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عِنْ التَّفَصِيلِ لَيْسَ يُصَادِمُ اتِّحادَهَا فِي تَلَكَ الْحَالَةِ الإِجمَالِيَّةِ بِهِيَئَتِهَا الْوَجْدَانِيَّةِ فَإِنْ ذَلِكَ أَنَّمَا يَمْتَنِعُ فِي الْكَمِيَّةِ الاتِّصالِيَّةِ وَالْهُوَيَّةِ الْأَمْتَدَادِيَّةِ لَا غَيْرَ فَلَذِكَ بَيْانُ أَنَّ الْمَسَافَةَ الْأَيْنِيَّةَ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَنْتَلِعَ إِلَى مَتَّقِدَمَاتِ وَمَتَّأْخِراتِ بِالذَّاتِ هِيَ أَجْزَاءُ تَلَكَ الْمَسَافَةِ وَأَبْعَاضُهَا بَلْ إِنَّمَا يَصْحُّ تَحْلِيلُهَا - إِلَى أَجْزَائِهَا وَأَبْعَاضِهَا الْمَتَّقِدَمَةِ وَالْمَتَّأْخِرَةِ بِالْمَكَانِ.[3]

اعتراضية المحقق الاصفهاني تجاه المحقق الدمام

ثمَّ اعْتَرَضَهُ المحقق الاصفهاني بإشكالياتٍ ضئيلةٍ بِحِيثِ لَمْ يَبْلُغْ مَغْزَى مَقَالَةِ المحقق الدَّامادِ، فَاعْتَرَضَ قائلًا:

وَفِيهِ: أَنَّ الْانْحلَالَ:

- إنَّ كَانَ بِمَجْرِدِ الْاعْتِبَارِ - بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ تَفَتَّ إِلَيْهَا لِأَرَادَهَا وَهَكَذَا، فَتَنْقَطِعُ السَّلَسَلَةُ بِانْقِطَاعِ الْاعْتِبَارِ (فَلَوْ لَمْ يَعْتَبِرْ لَانْقِطَاعَ الإِرَادَةِ) - فَهِيَ (إِرَادَة) غَيْرُ مَرَادَةٍ بِالْحَقِيقَةِ، بَلْ بِالْاعْتِبَارِ وَبِالْقُوَّةِ، لَا بِالْفَعْلِ. (بَيْنَمَا النَّقَاشُ فِي فَعْلِيَّةِ الإِرَادَةِ فَلَوْ تَوَجَّهَنَا إِلَى الإِرَادَةِ الْأُخْرَى بِالْفَعْلِ لَاحْتَاجُ إِلَى إِرَادَةِ أُخْرَى، وَهُوَ يُفْضِي إِلَى التَّسْلُسلِ)

- وَإِنَّ كَانَ (المُراد) بِالْحَقِيقَةِ وَفِي الْوَاقِعِ حَتَّى تَكُونَ هُنَاكَ إِرَادَةٌ مُوجَدَةٌ حَقِيقَةً بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ، فَفِيهِ:

1. أَنَّهُ لَا مَوْجِبٌ لِلتَّحْلِيلِ حَقِيقَةً (كَمَا زَعَمَهُ المحقق الدَّامادِ؛ إِذَ التَّحْلِيلُ الْحَقِيقِيُّ يُتَصَوَّرُ مَعَ التَّعَدُّدِ الْوَاقِعِيِّ (لِلشَّيْءِ) بِالْإِضَافَةِ إِلَى

ما له أجزاءٌ عقليةٌ أو حقيقة، كما في الأنواع المركبة والبساطة.(بينما الإرادة لا تتحلّ إلى إرادات متعددة في الواقع إذ لا أجزاء لها حقيقة).^[1]

2. مضافاً إلى أنَّ هذه الإراداتِ الموجودة بوجود واحد:

- إما تكون معلولةً لإرادة أخرى، فيلزم كون شيء واحد داخلاً و خارجاً (إذ قد افترضنا أنَّ الإرادة واحدةٌ في النفس فلو أرادها ثانيةً لدخلت إرادة خارجيةً في الإرادة الداخلية) إذ المفروض أنَّ هذه الإرادة الواحدة الإجمالية وجود لجميع الإرادات (فيتسلسل).

- وإنما تكون معلولةً للإرادة الإلهية فقد عاد المحذور (الجبر).[4]

تحليل السيد مصطفى الخميني لمحاورات القبسات والنهائية ونعم ما أجاب السيد مصطفى الخميني معتبراً على مقالة المحقق الدمام حيث قال:

«ويتوجه إليه أولاً: أن الحالة الشوقيّة والهيجان المتأكّد، ممّنوعة في كثير من الإرادات، كما مر[5]، فإن الإرادة تحصل في أفق النفس لدرك العقل توقف الفرار من الموت على قطع الأعضاء، من غير وجود تلك الحالة حتى تكون هي صندوق الإرادة، كلما شاءت النفس أخرجت منها إرادة.

فكأنه قدس سره قطع السلسلة، بأن الإرادة الاختيارية، ليست معلولةً للإرادة المتقدمة عليها إلا بهذا المعنى، أي أن الشوق الذي أورث الإرادة في الفرض الأول، هو السبب لتحقق إرادة الإرادة في الفرض الثاني، وهكذا، وعلى هذا لا يتوجه إليه ما أورده عليه تلميذه الأكبر من الإشكالات الثلاثة.

و العجب أنه لم يصل إلى مغزى مرامه!! وقال: «هذه الإرادات الكثيرة قابلة لأن تأخذها، و نطلب أن علتها أية شيء هي؟ فإن كانت إرادة أخرى، لزم كون شيء واحد داخلاً و خارجاً بالنسبة إلى شيء واحد بعينه، و هو مجموع الإرادات، و ذلك محال، و إن كان شيئاً آخر، لزم الجبر في الإرادة، و هذا هو الحق»[6] انتهى.

و كأنه قدس سره أخذ هذا التقرير مما قيل في الاستدلال على بطلان التسلسل: «من إثبات الغني بالذات بين السلسلة الفقراء غير المتناهية» (فأخذته) غفلة عن بطلان القياس، و أجنبية ما رامه السيد عما أفاده التلميذ كما عرفت، فلا تخلط.

و يتوجه إليه ثانياً: أن قطع السلسلة بذلك، لا يستلزم رفع الشبهة، لأنه إذا كانت الإرادة حاصلة قهراً و بالطبع، تكون النفس فاعلة بالطبع بالنسبة إليها.

و إن كانت حاصلة بالاختيار، فلا بد من إرادة، و الشوق المذبور إما هو نفس الإرادة، فيلزم عدم اختيارية الفعل، لأنها غير اختيارية و ميل طبيعي، و إما هو سبب الإرادة، فيكون المعلول – وهي الإرادة – حاصلاً في النفس بلا اختيار، فيكون الفعل بلا اختيار، فما هو المهم في الشك و الشبهة المذبورة، مغفول عنه في كلامه.[7]»

[1] الفصل: ٣٢٥ عند قوله في أواخر الصفحة: (فأفعالنا الاختيارية مما عدا...).

[2] نهاية الدرية في شرح الكفاية. 1. Vol. بيروت – لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[3] صدر الدين شيرازى محمد بن ابراهيم. 1368. الحكمة المتعالىة في الأسفار العقلية الأربع. 6. Vol. قم – ايران: مكتبة

المصطفوي.

[4] اصفهانی محمد حسین. 1429. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. 1. Vol. بيروت – لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[5] – تقدم في الصفحة ٤١.

[6] – الحکمة المتعالیة ٦:٣٩٠.

[7] خمینی مصطفی. 1376. تحریرات فی الأصول. 2. Vol. قم – ایران: مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی(س).